التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **مارس 2026**

اضطرابات الشرق الأوسط تهز الأسواق العالمية...

شهدت أسواق الأسهم العالمية تراجعات واسعة النطاق، في ظل مخاوف المستثمرين من اتساع نطاق تداعيات النزاع المستمر في منطقة الشرق الأوسط. وخسرت الأسواق المالية العالمية أكثر من 7 تريليون دولار أمريكي خلال الشهر، نتيجة لتأثيرات الحرب. وانخفض مؤشر مورجان ستانلي العالمي بنسبة 7.4 في المائة خلال هذه الفترة، في انعكاس للتراجعات ثنائية الرقم التي سجلتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ والأسواق الناشئة. كما سجلت الأسواق المتقدمة تراجعات قوية في خانة الآحاد، إذ انخفضت المؤشرات الرئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا بنحو 8 في المائة خلال الشهر، فيما تعافت المؤشرات الأمريكية في آخر جلسة من هذا الشهر لتغلق على انخفاض شهري بنسبة 5 في المائة. وعلى صعيد السلع، شهدت أسعار النفط الخام ثاني أكبر ارتفاع لها على أساس ربع سنوي خلال القرن، مع تضاعف الأسعار تقريباً، بالتوازي مع تضاعف أسعار الغاز في أوروبا. كما تراجعت توقعات خفض أسعار الفائدة، على الرغم من أن التصريحات الأخيرة ذات النبرة التيسيريه من مجلس الاحتياطي الفيدرالي ساهمت في تهدئة مخاوف المستثمرين بشأن ارتفاع تكاليف التمويل.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	9,009.2	(1.6%)	(5.1%)	165.8	3.7	13.7	1.2	2.4%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	7,989.7	(4.3%)	(8.0%)					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	7,683.5	(3.0%)	(7.5%)					
الكويت - مؤشر السوق العام	8,416.5	(1.8%)	(5.5%)					
السعودية	11,249.5	5.0%	7.2%	2,629.7	27.7	17.8	2.3	3.3%
أبوظبي	9,520.8	(8.9%)	(4.7%)	737.0	7.9	18.5	2.3	2.5%
دبي	5,434.4	(16.4%)	(10.1%)	238.7	6.7	8.7	1.5	5.2%
قطر	10,188.5	(7.8%)	(5.3%)	164.9	2.9	11.4	1.3	4.6%
البحرين	1,899.1	(7.8%)	(8.1%)	69.7	0.02	16.1	1.2	10.9%
عمان	8,168.4	10.5%	39.2%	55.4	3.7	16.4	1.8	3.8%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,061.3	52.6	16.4	2.1	3.5%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

في المقابل، وعلى خلاف التراجع الحاد الذي شهدته الأسواق العالمية، سجل المؤشر الخليجي انخفاضاً أقل نسبياً بنسبة 2.6 في المائة، بدعم من المكاسب التي سجلتها كل من السعودية وعمان، والتي خففت من أثر التراجعات الحادة لبقية الأسواق. وسجلت دبي أكبر تراجع شهري على مستوى المنطقة بنسبة 16.4 في المائة، وهو الأكبر منذ مارس 2020، والثاني من حيث الحجم منذ التراجع المماثل المدفوع بأزمة النفط في العام 2014، تلتها أبوظبي بانخفاض بلغت نسبته 8.9 في المائة. وفي المقابل، أظهرت الكويت تعافياً ملحوظاً بنهاية الشهر، لتنهي تداولاتها مغلقة على أقل نسبة تراجع بلغت 1.8 في المائة. أما السوق المالية السعودية، فقد واصلت إظهار قدر من المرونة خلال الأزمة بارتفاع بلغ نسبة 5 في المائة، مدعومة بتأثير محدود نسبياً للحرب، إلى جانب ارتفاع سهم أرامكو بنسبة 9.8 في المائة.

واتسم الأداء على مستوى القطاعات في دول مجلس التعاون الخليجي بالتباين، إذ سجل قطاعا العقار والنقل تراجعات ثنائية الرقم خلال الشهر، في حين حققت القطاعات الدفاعية مثل الأدوية وإنتاج الأغذية والرعاية الصحية مكاسب جيدة.

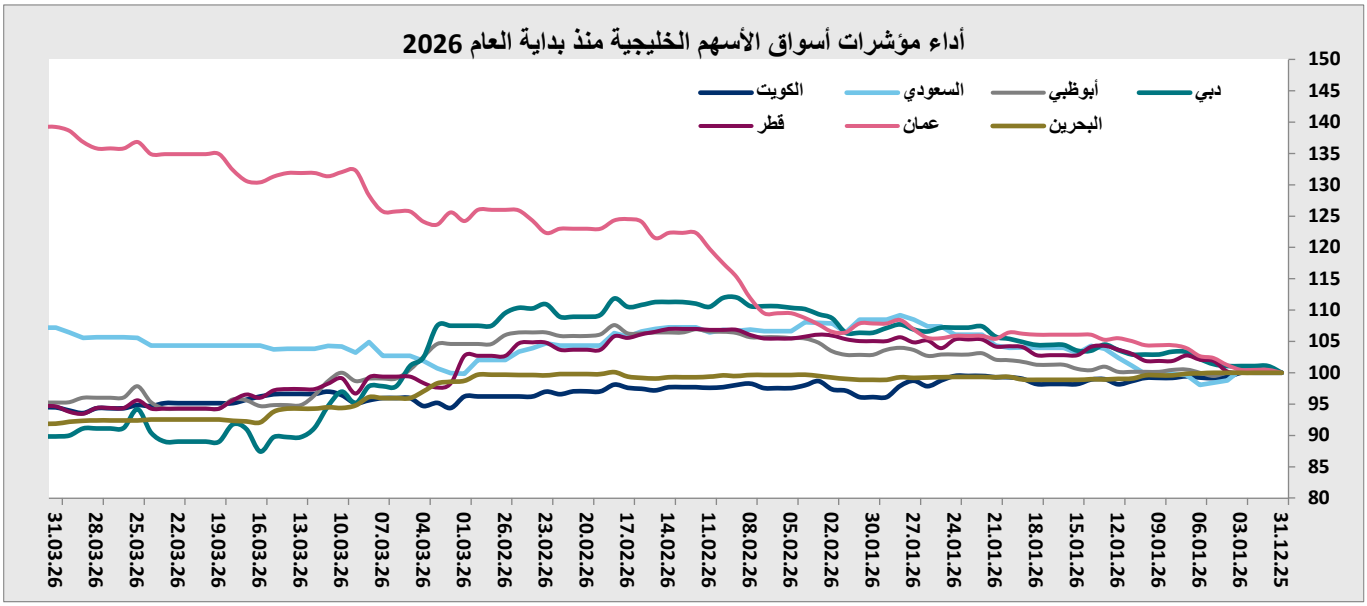

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

سجلت بورصة pالكويت أقل تراجع شهري بين الأسواق الخليجية، على الرغم من التقلبات الحادة الناجمة عن تطورات النزاع في الشرق الأوسط. وشهدت المؤشرات تراجعات واسعة النطاق طالت معظم القطاعات المدرجة. وعلى مستوى قطاعات السوق، سجل مؤشر السوق الرئيسي 50 أكبر تراجع شهري بنسبة 4.3 في المائة، وتبعه مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق الأول بانخفاض بلغت نسبته 3.0 في المائة و1.6 في المائة، على التوالي، ليبلغ صافي التراجع الذي سجله مؤشر السوق العام 1.8 في المائة خلال الشهر. أما على صعيد الأداء منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه، فقد ظلت جميع قطاعات السوق في المنطقة السلبية، مما أدى إلى تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 5.5 في المائة خلال الربع الأول من العام. وخلال الشهر، أعلنت بورصة الكويت عن إدراج سهم شركة تروللي للتجارة العامة في السوق الأول ضمن قطاع السلع الاستهلاكية.

أما على الصعيد القطاعي، شهدت قطاعات السوق تراجعاً واسع النطاق، إذ لم يسجل سوى خمسة مؤشرات قطاعية مكاسب خلال الشهر. وتصدر قطاع التكنولوجيا قائمة الرابحين بارتفاعه بنسبة 1.9 في المائة، تلاه قطاعا التأمين والاتصالات بمكاسب بلغت نسبتها 1.8 في المائة و1.2 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجل قطاع الطاقة أكبر تراجع بنسبة 11.0 في المائة، تلاه قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع الخدمات المالية بانخفاضهما بنسبة 8.2 في المائة و6.6 في المائة، على التوالي. وجاءت مكاسب قطاع التكنولوجيا مدفوعة بارتفاع بمعدل مماثل في سهم شركة الأنظمة الآلية، المكون الوحيد للمؤشر. وفي قطاع الاتصالات، سجلت جميع الأسهم المدرجة مكاسب مدعومة بإعلانها عن تحقيق نتائج مالية قوية. كما استفاد قطاع الرعاية الصحية من ارتفاع سهم شركة عيادة الميدان بنسبة 1.3 في المائة. أما قطاع المواد الأساسية، فجاءت مكاسبه مدفوعة بارتفاع سهم شركة الكوت للمشاريع الصناعية بنسبة 8.5 في المائة. وفي المقابل، سجل مؤشر قطاع البنوك تراجعاً هامشياً بنسبة 0.7 في المائة خلال الشهر، نتيجة انخفاض أسهم أربعة بنوك من أصل تسعة، قابله جزئياً ارتفاع في أسهم كل من بيت التمويل الكويتي، وبنك برقان، وبنك بوبيان، وبنك وربة، وبنك الكويت الدولي. أما قطاع الطاقة، فقد طال التراجع كل أسهمه خلال شهر مارس 2026، إذ انخفض سهم المجموعة البترولية المستقلة بنسبة 24.4 في المائة، وتبعه سهم شركة بيت الطاقة بانخفاضه بنسبة 16.3 في المائة. كما تأثر قطاع السلع الاستهلاكية بتراجعات واسعة النطاق، من أبرزها تراجع سهم شركة طيران الجزيرة (-22.3 في المائة) وسهم الشركة الكويتية للمنتزهات (-15.3 في المائة).

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، تصدر سهم شركة دار الثريا العقارية قائمة الرابحين بارتفاع بلغت نسبته 85.2 في المائة، تلتها الشركة الوطنية للتنظيف ومجموعة الصناعات الوطنية بمكاسب بلغت نسبتها 41.3 في المائة و20.2 في المائة، على التوالي. في المقابل، تصدر سهم شركة الأولى للتأمين التكافلي قائمة الأسهم المتراجعة بانخفاض بلغت نسبته 20.0 في المائة، وتبعه كلا من سهمي الشركة الكويتية للاستثمار وشركة بيت الطاقة بتراجع بلغت نسبته 17.4 في المائة و16.3 في المائة، على التوالي. أما من حيث أنشطة التداول، فقد تراجع إجمالي كمية الأسهم المتداولة في مارس 2026 بنسبة 3.5 في المائة ليبلغ 3.5 مليار سهم، مقابل 3.6 مليار سهم تم تداولها في فبراير 2026. في حين ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 3.6 في المائة لتصل إلى 1.15 مليار دينار كويتي في مارس 2026، مقابل 1.11 مليار دينار كويتي في الشهر السابق.

السعودية

بعد تسجيل مؤشر السوق المالية السعودية (تاسي) لخسائر خلال الشهر السابق، عاد مرة أخرى إلى تحقيق مكاسب في مارس 2026، إذ اخترق الحاجز النفسي الهام البالغ 11,000 نقطة لينهي تداولات الشهر مغلقاً على ارتفاع بنسبة 5.0 في المائة عند 11,249.5 نقطة. وخلال الشهر، تعرض المؤشر للضغوط نتيجة للعوامل الإقليمية والعالمية، إلا أن الأداء القوي لأسهم البنوك والشركات القيادية ساهم في دعم السوق. وشهدت تداولات مارس 2026 تعافياً من أدنى المستويات المسجلة في منتصف الشهر، مع تحولها التدريجي لاكتساب الزخم بوتيرة معتدلة. وتأثرت معنويات المستثمرين بتقلبات أسعار الطاقة إلى جانب التطورات الجيوسياسية المستمرة. وساهم الأداء الشهري في تعزيز مكاسب المؤشر منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه لتصل إلى نسبة 7.2 في المائة، لتعد ثاني أعلى نسبة ارتفاع على مستوى الأسواق الخليجية.

وشهد الشهر إدراج سهم شركة صالح عبدالعزيز الراشد وأولاده في قطاع المواد الأساسية، ليعد هذا الطرح أول إدراج ضمن مؤشر السوق المالية السعودية (تاسي) خلال العام 2026، وبذلك يرتفع إجمالي عدد الشركات المدرجة إلى 250 شركة. وعلى مستوى أداء القطاعات، غلبت المكاسب على التداولات الشهرية، حيث تصدر قطاع الرعاية الصحية قائمة الرابحين بارتفاعه بمعدل ثنائي الرقم بلغ 11.7 في المائة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع إنتاج الأغذية وقطاع الطاقة بمكاسب بلغت نسبتها 10.0 في المائة و9.7 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجل مؤشر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية أكبر تراجع بنسبة 9.1 في المائة، تلاه قطاع الخدمات الاستهلاكية وقطاع الخدمات التجارية والمهنية بانخفاضهما بنسبة 4.3 في المائة و1.9 في المائة، على التوالي. وفي قطاع الطاقة، ارتفع سهم أرامكو بنسبة 9.8 في المائة خلال الشهر، حيث أعلنت الشركة عن تحويل جزء من شحنات النفط الخام مؤقتاً إلى ميناء ينبع الصناعي كإجراء احترازي، بهدف الحفاظ على سلامة الإمدادات وضمان استمرارية الصادرات، من خلال توفير مسار شحن بديل يقلل من مخاطر التعطل المحتملة.أما على صعيد قطاع البنوك، فقد سجلت معظم البنوك المدرجة مكاسب خلال الشهر، مما أدى إلى ارتفاع المؤشر القطاعي بنسبة 4.1 في المائة، بقيادة أسهم البنك السعودي الأول، وبنك الرياض، وبنك البلاد، التي سجلت ارتفاعاً بنسبة 9.0 في المائة و6.1 في المائة و5.9 في المائة، على التوالي.

وجاء سهم شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات في صدارة قائمة الرابحين خلال الشهر بارتفاعه بنسبة 44.6 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة الراجحي للتأمين التعاوني وشركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات بمكاسب بلغت نسبتها 41.9 في المائة و41.6 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، تصدر سهم الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني قائمة المتراجعين بانخفاضه بنسبة 16.2 في المائة، تلاه سهم شركة الخليج للتدريب والتعليم وسهم شركة طيران ناس بتراجع بلغت نسبته 15.8 في المائة و14.7 في المائة، على التوالي. وقد تأثر أداء سهم شركة طيران ناس سلباً خلال شهر مارس نتيجة الاضطرابات التي أصابت المجال الجوي الإقليمي وإلغاء الرحلات، في ظل مواجهة القطاع لتحديات تشغيلية واسعة النطاق.

الإمارات

تراجع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام بنسبة 8.9 في المائة خلال شهر مارس 2026، مسجلاً أكبر انخفاض له منذ ستة أعوام وتحديداً منذ مارس 2020، نتيجة حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحرب على إيران، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 9,520.84 نقطة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، طغت التراجعات بشكل واضح، حيث سجلت تسعة من أصل عشرة مؤشرات قطاعية انخفاضاً خلال الشهر. وتصدر قطاع العقارات قائمة الخاسرين بانخفاضه بمعدل حاد بلغ 27.8 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 11,345.8 نقطة، بعد تراجع أربعة من أصل خمس شركات مكونة للمؤشر، بقيادة سهم رأس الخيمة العقارية الذي خسر نسبة 32.8 في المائة من قيمته. كما سجل مؤشر قطاع الرعاية الصحية ثاني أكبر تراجع شهري بنسبة 17.2 في المائة لينهي تداولاته مغلقاً عند 1,542.4 نقطة، بعد أن شهدت ثلاث من أصل أربع شركات ضمن القطاع تراجعات ثنائية الرقم في مارس 2026، بقيادة سهم بيور هيلث القابضة الذي انخفض بنسبة 19.5 في المائة. في المقابل، كان قطاع المواد الأساسية الوحيد الذي سجل مكاسب خلال الشهر، مرتفعاً بنسبة 5.0 في المائة.

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي أكبر تراجع له منذ جائحة كوفيد-19، وثاني أكبر انخفاض منذ العام 2014 خلال مارس 2026، بانخفاضه بنسبة 16.4 في المائة، متأثراً بالتطورات الجيوسياسية في المنطقة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 5,434.41 نقطة. وعلى مستوى الأداء القطاعي، اتسمت التداولات بسلبية واضحة، إذ سجلت تسعة من أصل عشرة مؤشرات قطاعية تراجعاً خلال الشهر. وتصدر قطاع العقارات قائمة الخاسرين بانخفاض حاد بلغت نسبته 27.4 في المائة لينهي تداولاته مغلقاً عند 11,721.04 نقطة، بعد تسجيل جميع الشركات المدرجة من المؤشر تراجعات، بقيادة سهم إعمار العقارية الذي انخفض بنسبة 30 في المائة. كما سجل قطاع السلع الاستهلاكية ثاني أكبر تراجع شهري بنسبة 20.1 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 73.2 نقطة. وفي المقابل، كان قطاع المواد الأساسية هو الوحيد الذي سجل مكاسب خلال الشهر، مرتفعاً بنسبة 8.1 في المائة.

قطر

سجلت بورصة قطر تراجعاً للشهر الثاني على التوالي في مارس 2026، لتسجل رابع أكبر انخفاض شهري على مستوى الأسواق الخليجية خلال هذه الفترة. وقد ارتفع المؤشر العام في بداية الشهر إلى مستوى 11,055.18 نقطة مدعوماً بالعمليات الشرائية للمستثمرين الأجانب من المؤسسات، قبل أن يتراجع خلال بقية الشهر لينهي تداولاته مغلقاً عند 10,188.5 نقطة، مسجلاً انخفاضاً حاداً بنسبة 7.8 في المائة على أساس شهري. وبصفة عامة، شهدت السوق انتعاشاً هامشياً قرابة نهاية الشهر، إلا أنها أنهت تداولات شهر مارس على انخفاض، في ظل توجهات التداول بحذر واستمرار الضغوط الخارجية طوال هذه الفترة.

كما سجل مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم انخفاضاً بنسبة 6.1 في المائة على أساس شهري لينهي تداولاته مغلقاً عند 3,957.59 نقطة. وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام 2026 حتى تاريخه، تراجع مؤشر بورصة قطر 20 بنسبة 5.3 في المائة، ليعد رابع أكبر انخفاض على مستوى الأسواق الخليجية، في حين انخفض مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 2.5 في المائة.

وعلى صعيد الأداء القطاعي، هيمنت التراجعات على المشهد، حيث سجلت جميع المؤشرات القطاعية انخفاضات خلال مارس 2026. وتصدر قطاع النقل قائمة الخاسرين بانخفاضه بنسبة 12.4 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 5,265.29 نقطة، تلاه قطاع الصناعات وقطاع البنوك والخدمات المالية بانخفاض بلغت نسبته 7.1 في المائة و5.7 في المائة، على التوالي. وتراجعت جميع الشركات المدرجة ضمن مؤشر قطاع النقل خلال الشهر، بقيادة سهمي شركة قطر لنقل الغاز (ناقلات) وشركة الملاحة القطرية بانخفاضهما بنسبة 15.5 في المائة و8.8 في المائة، على التوالي. كما تراجع أداء قطاع الاتصالات، إذ انخفض كلا من سهمي أوريدو وفودافون قطر بنسبة 9.2 في المائة و12.9 في المائة، على التوالي. وفي قطاع البنوك، تراجعت أسهم معظم البنوك المدرجة خلال الشهر، إذ انخفض عدد من الأسهم الكبرى من ضمنها سهم بنك قطر الوطني بنسبة 11.7 في المائة، في حين سجل سهم بنك الدوحة ارتفاعاً بنسبة 9.8 في المائة. أما في قطاع الصناعات، فقد تراجعت أسهم عشر شركات من أصل إحدى عشرة شركة مدرجة

ضمن المؤشر خلال شهر مارس 2026.

البحرين

سجل مؤشر البحرين العام تراجعا بنسبة 7.8 في المائة خلال شهر مارس 2026 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,899.1 نقطة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، اتسم الاتجاه العام بالسلبية، حيث سجلت جميع القطاعات المدرجة تراجعات خلال الشهر. وتصدر قطاع المواد الأساسية قائمة الخاسرين (-19.9 في المائة) لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,038.3 نقطة، تلاه قطاع العقارات (-7.6 في المائة) والقطاع المالي (-5.4 في المائة).

ويعزى تراجع قطاع المواد الأساسية بشكل كامل إلى انخفاض سهم شركة ألمنيوم البحرين، المكون الوحيد للمؤشر، بنسبة 19.9 في المائة خلال الشهر. كما تأثر القطاع المالي بتراجع عدد من الشركات ذات الثقل الوزني الكبير، من بينها مجموعة جي إف إتش المالية، التي انخفض سهمها بنسبة 19.0 في المائة خلال شهر مارس 2026، مما ساهم في تراجع المؤشر القطاعي.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 أكبر مكاسب بين مؤشرات الأسواق الخليجية للشهر الثاني على التوالي، بارتفاع بلغت نسبته 10.5 في المائة خلال شهر مارس 2026، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 8,168.4 نقطة. وواصل المؤشر مساره التصاعدي خلال العام 2026، محققاً مكاسب للشهر التاسع على التوالي، متجاوزاً تأثيرات عدم الاستقرار الناجمة عن الحرب على إيران. وعلى صعيد الأداء القطاعي، جاء الأداء إيجابياً بالكامل، إذ سجلت جميع المؤشرات القطاعية الثلاثة مكاسب خلال الشهر، من بينها ارتفاع مؤشر قطاع الخدمات بمعدل ثنائي الرقم بنسبة 10.0 في المائة لينهي تداولاته مغلقاً عند 3,170.69 نقطة. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بارتفاع أسعار أسهم عدد من الشركات الرئيسية في القطاع، من بينها سهم شركة العنقاء للطاقة (+19.5 في المائة) وسهم شركة صلالة لخدمات الموانئ (+45.0 في المائة). كما سجل مؤشر القطاع المالي ارتفاعاً بوتيرة معتدلة بنسبة 3.6 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 12,849.9 نقطة، في حين حقق مؤشر القطاع الصناعي مكاسب بنسبة 2.4 في المائة لينهي تداولاته مغلقاً عند 9,876.83 نقطة بنهاية شهر مارس 2026.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com